أحكام القضاء في ظل الدولة الاسلامية في الاندلس

د. علي محسن سلمان
معهد أعداد المعلمين /الكرخ الصباحي

Abstract

Muslims conquered Al-Andlus in the year ٩٢AH\٧١١ AD and they managed t establish an Islamic state in which all the human races lived together and melted ion the new Andlusian society made up of Muslims, Jews and Christians.

The people of Al-Andlus lived under the shade of Islam in a moderate of the political, economic and social status represented in the fair justice. The variance of religious affiliation between the Muslim conquerors and the Christians and Jews helped to provide a dignified life next to their Muslim neighbors in an atmosphere of religious tolerance. The Jews and Christians got a wide freedom of religious freedom and the freedom to apply the justice and their religious rites. That made them feel more aflfiatred to the Andlusian cummunioty as their Jews and Christians have their own laws vis-à-vis the Islamic laws. They had their own Justice and principles of laws.

We have mentioned examples of the integrity of the Islamic justices. The Muslim judges were deciding in fairness and toleration and they applied the laws to all from the emirs to the layman/ the judge of the capital was called *Qadhi Al-jama'a* (the judge of the community). He mostly rules in the mosque. They should possess the features of piety and God-fearing and they judge should enjoy a strong personality so that he could be able to impose his respect on people. He should be knowledgeable of the Book of God Quran and the holy *sunna*. The jurisprudents had a role in the Andlusian community.

Muslim cared for the observation of the marketplace and developing them and the good observation and the quality of food to protect the health of people.

خلاصة البحث :

فتح المسلمون بلاد الاندلس سنة ٩٢ هـ ٧١١ م وتمكنوا من أقامة دولة أسلامية تعايشت فيها جميع العناصر البشرية والانصهار في المجتمع الاندلسي الجديد المتكون من المسلمين واليهودوالنصارى .

وقد عاش أهل الاندلس في ظل الوجود الاسلام في الاندلس جوآ من أعتدال ألاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثلت بالقضاء العادل ،أن الاختلاف في الانتماء الديني بين المسلمين الفاتحين حكام هذه البلاد الجديدة وأهل الذمة من النصارى واليهود قد ساعدهم على العيش الكريم الى جانب جيرانهم المسلمين والانصهار في جو من التعايش والتسامح الديني والاجتماعي . لقد حصل أهل الذمة بالاندلس على حيز كبير من الحرية الدينية والاجتماعية وحرية تطبيق العدالة في الاحكام القضائية والشعائر الدينية . مما جعلهم يشعرون بقوة الانتماء الى المجتمع ا لاندلسي حيث كان لليهود والنصارى الانظمة والقوانين الخاصة بهم الى جانب القوانين الأسلامية ،فكان لهم قضاءهم الذي يحكمون به وفق شرائعهم وقوانينهم الخاصة ولديهم الحق في تطبيق ما تصدره محاكمهم الخاصة من عقوبات في حالات الخلاف بين المسلمين والنصارى .

وقد أوردت لنا المصادر صورآ لنزاهة القضاء الاسلامي .حيث ان القضاة المسلمون يحكمون بعدالة وتسامح وتطبيق القانون على الجميع من الامراء الى المواطنين العاديين.سمي قاضي العاصمة بقاضي الجماعة وكان يحكم أكثر الاحيان في المسجد وتميز القضاة بالاندلس بصفات الورع والتقوى في تطبيق الاحكام وان يشترط بالقاضي ان يكون ذات شخصية قوية ليتمكن من فرض أحترامهم على الناس

وأن يكون عالماً بكتاب الله وسنه رسوله (ص) وللفقهاء دور مهم في المجتمع الاندلس فكانو رجال دين وقضاة.

أهتم المسلمون بمراقبة الاسواق وتطويرها وتقسيم المهن التجارية ومراقبة السلع والاطعمة لحماية صحة الناس ومن وظائف الدولة الكبرى الحسبة وصاحب السوق وصاحب الشرطة .

المقدمة:

تميز الحكم العربي في الاندلس باحترام العدالة ونشرها في مؤسسات الاندلس والوظائف الدينية والدنيوية فيه من أجل تنفيذ تعاليم الشريعة الاسلامية ونشر المساواة وحماية المظلوم واحترام اصحاب الديانات الاخرى من اهل الذمة كالنصارى واليهود، الذين رحبوا بالإسلام ودخل جمع غفير منهم في دار الاسلام(١).

وقد اكد المستشرق دوزي "□□□□" ازدهار أحوال اهل الذمة في ظل الحكم الاسلامي، وقد كان العرب يتحلون بالكثير من التسامح الديني(٢).

وهو ماأعترف به المستشرق باسكال جاينجوس "□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□" بقوله (لقد سطعت في اسبانيا اول أشعة لهذه المدنية التي نشرت ضوءها فيما بعد على جميع الامم النصرانية في مدارس قرطبة وطليطلة العربية ويعترف باسكال جاينجوس بالدور الذي قام به المسلمين في اشراك النصارى في تسيير شؤون العدوة الاندلسية وتحويلهم إلى عناصر فعالة من أجل ضم**ان التعايش السلم ي بين** قوميات متباعدة ثقافياً ودينياً) (٣).

وتعد خطة القضاء بالأندلس من اعظم الخطط عند الخاصة والعامة ، لتعلقها بأمور الدين مع احترام ولاة الامر فيها لهذه الخطة وتطبيقها على انفسهم وحاشيتهم اذا اقتضى الامر ذلك(٤).بمعنى أن أمراء والحكام المسلمين كانو يقومون بتطبيق أحكام القضاء بكل دقة وبالتساوي على الجميع وأن القضاء كان قضاء حيادياً ومستقلاً.

١. مراحل تطور القضاء الإسلامي في الأندلس:

من المعروف ان من جملة ما شمله عهد المسلمين لنصارى الاندلس من اول يوم للفتح الإسلامي للاندلس سنة ٩٢هـ-٧١١م على اثر نزول "تدمير □□□□□□□□□" لهم على الصلح الا يكرهوا على دينهم ولا تنتزع منهم املاكهم وهذا هو ما بلوره عقد الذمة لأهل الكتاب بالنصح لهم في دينهم ودنياهم، وفي هذا النطاق، نطاق حرية المعتقد وحرية التملك، خولت للنصارى ولليهود حقوق دينية ومدنية، او بعبارة ابن خلدون (أحوال الملة الدينية والدنيوية)، واجلى مظهر للثانية تخويلهم حق تسيير مؤسسة تنفيذية بالغة الخطورة والشأن في حياة الناس، تلك هي مؤسسة القضاء التي اعطي اهل الذمة مباشرتها وتولي شؤونها بأنفسهم للفصل بين افراد أهل الذمة فيما ينشأ بينهم من تخاصم حسما للتداعي وقطع للتنازع، ودفعاً للظلم وتحقيقا للعدل على وفق تشريعات أديانهم ومقتضى قوانين مذاهبهم، فالنصارى كانوا يحكمون بما تضمنه القانون القوطي، وكان اليهود يحكمون بما في كتبهم الدينية(٥).

في عصر الولاة (٩٥-١٣٨هـ /٧١٣- ٧٥٥ م) كانت الاندلس في مرحلة زمنية قلقة تعتمد الجهاد في سبيل الله في الشمال الاسباني او ما يسمى وراء جبال "البرتات" زيادة على بعض الصرعات الداخلية ولهذا سمي القاضي في هذه الحقبة بقاضي الجند. واشهر قضاة الجند المسلمين في الاندلس في عصر الولاة القضاة الثلاثة هم مهدي بن اسلم، وهو من ابناء المسالمة، والقاضي عنترة بن فلاح، والقاضي يحيى بن زيد التجيبي(٦).

وقد وجد تقليد قضائي اندلسي في هذه الحقبة بكتابة عهد تولية القاضي من الوالي، ووجد ايضاً من باب اكرام القاضي ان القاضي نفسه يكتب عهد التولية لنفسه كما حصل للقاضي مهدي بن اسلم وبتأمل هذا العهد نرى التلطف مع كل الخصوم من جميع الديانات والاستماع لكل ما يقولون وهذا تقليد اسلامي منذ فجر الاسلام، وان تعقد مجالس القضاء في المسجد(٧).

واحترم الحكم الاسلامي في الاندلس اهل الذمة من اليهود والمسيحيين وجعل لهم الحرية الكاملة في اختيار قضاتهم وفض المنازعات التي تقع بينهم بموجب قوانينهم الخاصة ولا تتدخل الدولة في امورهم، ولهذا وجد "قاضي العجم" أو قاضي النصارى "□□□□□□" او "القومس "□□□□□". وفي الحالات التي يقع فيها الخصام بين مسلم وذمي يقوم القاضي المسلم بفض المنازعات، ولذا يجلس هذا القاضي في رحبة المسجد لكي يتمكن اهل الذمة من الوصول اليه بيسر[٨] وقد ذكرنا بعض الأمثلة على عدالة القضاء في الاندلس في صفحات هذا البحث.

وكان قاضي العاصمة "قرطبة" يسمى "قاضي الجماعة" وكانت سلطته لا تتجاوز حدود الاقليم او المدينة نفسها. وكان لكل مدينة او اقليم قضاة لا علاقة لهم بقاضي الجماعة. ولكن احياناً كان الامير يستشير قاضي الجماعة في تعيين قضاة الاقليم، واحياناً يقوم بمهمة التحقيق مع قضاة الاقليم عندما يكلف الامير بذلك ومن قضاة النصارى في قرطبة أصبغ بن نيل، ووليد بن خيزران[٩].

وقد تميز القضاء في الاندلس بالعدالة والمساواة لتحقيق التعايش السلمي وكذلك تميز القضاة بصفة الورع والتقوى والصلابة التي تصل احياناً الى حد الامير وحاشيته فنرى مثلاً القاضي نصر بن طريف اليحصبي يقف بصلابة امام الامير عبد الرحمن الداخل في قضية "حبيب القرش" وكذلك القاضي المصعب بن عمران قاضي الامير الحكم الذي حكم بعدل في قضية ضيعة أحد أهالي "جيان" متحدياً الامير وقريبه العباس بن عبد الملك الذي اغتصب الضيعة، وكذلك القاضي محمد بن بشير المعافيري الذي تولى القضاء للأمير الحكم على شروط منها، ان احكامه تطبق على الجميع من الامير الى حارس السوق، وبالفعل نفذ احكامه على الامير الحكم في مسألة رحى القنطرة، ورفض كذلك شهادة الامير الحكم، في قضية سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الداخل عم الأمير الحكم، وكان للموقف الصلب الذي وقفه قاضي سليمان بن الاسود الغافقي في وجه الأمير محمد والي "ماردة" في عهد ابيه الامير عبد الرحمن، في قضية الجارية التي تعود لليهودي، هذا الموقف هو الذي

دفع الأمير محمد، عندما تولى حكم إلى أن يعين هذا القاضي، قاضياً للجماعة في قرطبة[١٠].

تزعم العلماء وخيرة قضاة الاندلس الدعوى الى توحيد الاندلس في ايام الطوائف، وقاموا بهذا العمل حسبةً لله سبحانه وتعالى، او بتكليف من بعض امراء الاندلس ويأتي في مقدمة هؤلاء القضاة: القاضي ابو الوليد سليمان بن خلف الباجي. وشاركه في هذه المهمة ابن حزم الاندلسي بنقده اللاذع لملوك الطوائف، وقد تزعم بعض القضاة ثورة بعض المدن الاندلسية ضد حكامها الخاضعين لملوك الاسبان. وتأتي في مقدمة هذه المدن، مدينة "بلنسية" التي ثار اهلها على حاكمها القادر بن ذي النون بقيادة قاضيها ابي احمد جعفر بن عبد بن جحاف المعافيري وقتلوه عام ٤٨٥هـ، وتولى امرها هذا القاضي، وقد اسهم الفقهاء والعلماء في تهيئة الامور لعبور المرابطين الى الاندلس في عصر الطوائف[١١].

٢. القضاء والفقهاء:

أ. القضاء:

كانت للقضاء أهمية خاصة في الأندلس, وربما لم يبلغ في بلد من بلاد الإسلام ما بلغه القضاء في الأندلس من علو المكانة ووفرة السلطان, بعد الجاه, وخطة القضاء في الأندلس أعظم الخطط عند الخاصة والعامة, لتعلقها بأمور الدين, واحترام الناس – حتى الخلفاء– لمن تقلدها[١٢].

وكان يشترط أن يتمتع القاضي ببصيرة نافذة, وأن يكون ذا شخصية قوية حتى يتمكن من فرض احترامه على عامة الناس وخاصتهم وان يكون محترماً من قبل الخليفة[١٣] لأن واجبه حمايه الضعيف من القوى واعطاء كل ذي حق حقه, كما يجب أن يكون غزير العلم متبحراً في الفقه عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وما وقع عليه أجماع الأئمة والاجتهاد وعارفاً بأركان القضاء[١٤] والأهم من ذلك يجب أن يكون صفاته الخلقية قدرة للغير وعلى قدر كبير من المثالية فيكون معروفاً بالفضل والورع ويخاف الله ويسعى لمرضاته, عازفاً عن متاع الدنيا, فميزاته الأمانة والاستقامة وعزة

النفس والكرامة ويجب أن يكون في الأحكام التي يصدرها شفيقاً رحيماً بالمسلمين[١٥] كثير الزهد والتصوف كالقاضي منذر بن سعيد البلوطي[١٦] والقاضي يونس بن عبد الله بن متعب[١٧] ومن اشهر كتب القضاء التي وصلت الينا كتابان أحدهما للخشنى[١٨] قضاة قرطبة والثاني للنباهي[١٩]قضاة الاندلس المعروف بالمرقبة العليا ،ينظر فهرست الهوامش (ت ١٣و١٨).

هذا وقد وجد في الأندلس عدد من الأسر التي اشتهرت بأنجاب أعلام القضاء مثل آل الليثي وآل بقي وبني فطيس وبني مغيث وبني رشد حمدين في قرطبة وبنى حجان وآل عبد العزيز وبنى المناصف في بلنسية وبنى ابن جزى وبنى عاصم وآل النباهي في غرناطة وآل الوقشى في طليطلة وعديد من هذه الأسر منهم قاضي الجماعة مثل بنى فطيس وبنى رشد وآل النباهي. وكم من هؤلاء كانوا صوراً في المجتمع ووجها لها, وقاموا بدور في أمور الناس, والوقوف على أحداث الأندلس, موقف الصدارة والمشاركة في حلها وتوجيهها[٢٠].

ولم يمنع مركز القضاة هذا أن يهجوهم الشعراء يقول أبن خفاجة[٢١] .

درسوا العلوم ليملكوا بجدالهم□ □ □□□فيها صدور مراتب
ومجالس□□□□□□□□□□□□□ □□□□□وتزهدوا حتى أصابوا فرصة□
□□□□□□□ □□في أخذ مال مساجد وكنائس

أما الأمثال فقد تناولت هي الأخرى القاضي وظلمه في بعض الأحيان يقول المثل[٢٢]:

اذا كان القاضي خصيمك لمن تشتكي
اش يسمع القضاي من ساكت
اش تيجي عزيز من القاضي
بحل مظلوم لباب قاضي

ما بين قاضي وزامر
افتنا يا قاضي يرحمك الله

ب. الفقهاء:

أما الفقهاء فكان لهم مكانة خاصة في المجتمع الأندلسي اذ كانوا رجال دين وقضاء فمنهم الأئمة والخطباء والقضاة والمشاورون والعدول, وقد استمدوا مكانتهم ونفوذهم من المجتمع الذي كان يجلهم فكانت الدولة الأموية تظهر احترامهم والنزول على رأيهم حفاظا على تقليد معين. وهو احترام رأي الفقهاء. واستمر حتى نهاية الأندلس.

ولهذا كانت سوق الفقه بالأندلس نافقة والاقبال عليها كبيرا ويرجع ذلك الى وحدة المذهب المالكي وطابعه في الاندلس, وكذلك كان الصراع بين الاسلام والمسيحية من العوامل التي ساعدت على علو مكانة الفقهاء فكثيرا ما كانوا يتولون زمام الأمور[٢٣] ويقول ابن سعيد[٢٤] وسمة الفقيه عندهم جليلية حتى ان الملثمين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون تنويهه بالفقيه, وهي الآن بالمغرب بمنزلة القاضي في المشرق, وقد يقولون للكاتب والنحوي واللغوي فقيه, لأنها عندهم أرفع سمات وكان الأمير هشام بن عبد الرحمن ١٧٢هـ .١٨٠هـ / ٧٨٩م .٧٩٦م قد قرب الفقهاء وأصبح لهم مكانه عظيمة وقضى الأمير هشام حياته خاضعا لأحكامهم, فقد كان بطبعه تقيا ورعا[٢٥] فلما تولى الحكم بن هشام (١٨٠هـ .٢٠٦هـ/٧٩٦م .٨٢٢م) أراد ا ن ينتزع من الفقهاء سلطتهم وما كانوا يتمتعون به في عهد أبيه ويكف أيديهم عن التدخل في شؤون دولته فانقلبوا عليه وسخطوا في تصرفاته واستغلوا نفوذهم الروحي في اثارة الناس على الأمير وحاول بعض الفقهاء أن يغدروا به سنة (١٨٩هـ – ٨٠٥ م)فانكشف أمرهم وقبض عليهم الأمير وصلبهم, وكانوا ٧٢ رجلاً بقرطبة منهم الفقيه أبو زكريا يحيى بن مضر القيسي, وكان قدوة في الدين والورع, ومنهم أبو كعب بن عبد البر ومصرور الخادم, وموسى بن سالم الخولاني وولده

وغيره[٢٦] ومن ذلك نرى أن الفقهاء لعبوا دورا مهما وخطيرا في معظم فترات التاريخ الاسلامي في الأندلس. وكذلك تذكر المصادر أن بعضهم كان يتمتع بالثراء والحياة الرغدة ويشير ابن الخطيب الى أحد الفقهاء وهو الفقيه ابن لب الذي كان يتمتع بالثراء وأوقف معظم ما كتبه على جامع مالقه وكان كثير التصرف على الفقراء والمحتاجين[٢٧].

كذلك ذكرالخشني في كتابه(قضاة قرطبة) أن القاضي مصعب بن عمران الهمداني كان يمتلك ضيعة وكان يباشرها يومي السبت والاحد من كل اسبوع[٢٨] أما الفقيه محمد بن الحسين الجذامي (قاضي مالقه في عصر ملوك الطوائف) النباهي المالقي هذا الفقيه كان يقيم في أحد القصور ويتفرغ يومين في الأسبوع أيضا لتفقد أملاكه والنظر في مصالحة الخاصة وكان محمد بن الحسين ممن اشتهروا بالعدل والحزم والكرم ولم يكن يأخذ على القضاء رزقا من بيت المال طوال حياته لكثرة ماله[٢٩] وفي عصري المرابطين والموحدين, احتل الفقهاء مكانه رفيعة في المجتمع الاندلسي, فالدولة المرابطية قامت على دعوة عبد الله بن ياسين الاصلاحية[٣٠] كما قامت الدولة الموحدية على أكتاف داعية ديني هو المهدي بين تومرت الذي احتلت تعاليمه ركنا هاما في حياة الموحدين[٣١] فكان يوسف بن تاشفين . محبا للفقهاء والعلماء مقربا لهم صادرا عن رأيهم متكرما لهم اجري عليهم الرزاق من بيت المال طوال حياته[٣٢] وفي عهد الأمير علي بن يوسف زادت منزلة الفقهاء والعلماء في الدولة واشتد ايثاره لأهل الفقه والدين وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء[٣٣] وفي عهد الموحدين تمتع الفقهاء كذلك بمنزلة سامية فكان الخلفاء الموحدين يكرمون العلماء والفقهاء ويقدرونهم[٣٤]، هذا وثد أثارت مكانة الفقهاء، هذه هجاء بعض الشعراء، ويقول الأبيض[٣٥]:

أهل الرياء لبستم ناموسكم كالذئب أدلج يخل في الظلام العاتم

فملكتموا الدنيا بمذهب مالك وقسمتموا الأموال بابن القاسم

وركبتموا شهب بأشهب ركبتم وبأصبغ صبغات لكم في العالم

أما ابن قزمان فيذكر الفقهاء بقوله[٣٦]:

عهدي بالقرى إذ كنا خلاف لا فقى ولا حاج لمن كنا نخاف

أما الشاعر ابن الطراوة المالقي من ع**صر ملوك الطوائف فقد هجا الفقهاء من ضعاف النفوس واتهمهم بالرشوة يقول**[٣٧]:

رأوا حجلاً يأتي على بعد مدوا إليه جميعاً كف مقتض

أن جئتهم فارعاً لزوك في قرن وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص

ج. صاحب المدينة والشرطة:

يقول ابن سعيد عن خطة الشرطة بالأندلس "وأما خطة الشرطة بالأندلس فإنها مضبوطة معروفة بهذه السمة ويعرف صاحبها في السن العامة بصاحب المدينة وصاحب الليل"[٣٨].

هذا ويرجع الفضل إلى الأمير عبد الرحمن الثاني الأوسط لإدخاله هذه الخطة، وجعل لصاحبها رزقاً شهرياً قدره مائة دينار[٣٩] وإليه يرجع الفضل حين وزع اختصاصات الشرطة وجعلها قسمين: شرطة عليا، وشرطة صغرى[٤٠]وفي عصر الخلافة ٣١٧هـ /٩٢٩م ظهرت شرطة ثالثة أطلق عليها أسم الشرطة الوسطى، وكان أول من وليها سعيد بن حدير، وكان لصاحب الشرطة سلطة النظر في الجرائم وأقامة الحدود وفرض العقوبات ومباشرة القطع **والقصاص حيث يتعين** .

٣. أمثلة لعدالة القضاء الأندلسي:

أن الشواهد كثيرة على طبيعة المعاملة الحسنة التي هي ثمرة عدالة الاسلام وسماحته، والتي كان النصارى واليهود يجدونها لدى قضاة المسلمين حين ينصفونهم في مختلف قضاياهم مع المسلمين فيحفظون عليهم مصالحهم ويردون اليهم حقوقهم مثلما يفعلون مع خصومهم من المسلمين وقد احتفظت مجاميع النوازل ودواوين الاحكام بأمثلة عديدة من الأحكام التي تناولت اموراً تتعلق بالرق أنصفت فيه نصرانية وبالردة لم يوقع فيها الحد على صغير مرتد وبالتنازع على الملكية أذ اعطى صاحب الحق حقه، وفي البيوع والاحباس طبق حكم الشريعة الاسلامية بغير محاباة أحد بسبب الدين، ولم يتهاون في التطاول على الدين الاسلامي اعتزازا بكرامته فاخذ بالعقاب من استهان به وأراد الحط من شأنه، وبخلاف على حضانة صغير مع وجود أب مسلم وجدة مسيحية لأم أسندت إليها الحضانة على الرغم من وجود الأب المسلم(٤١).

واما الفضاء الذي يغلب عليه الجد فهو فضاء السوق حيث كانت تعرض السلع والبضائع المحلية والمستوردة من عرض الشمال المسيحي، وحيث كانت تجري بين المسلمين وأهل الذمة **عمليات بيع وشراء تشمل ما جوزه الفقهاء وما** حظروه، من مأكول كالخبز ونحوه، وملبوس وما كان النصارى يشترونه من المسلمين مثل العنب والغنم مما يستفاد منه(٤٢).

ومن الامثلة المهمة على عدالة القضاء الاسلامي في الاندلس. نلاحظ ان الامير عبد الرحمن بن الحكم عندما يتذمر العامة من تصرف القاضي بمعاملة الناس بخلاف الشريعة الاسلامية من تسامح وحسن معاملة، يرجع رضا الرعية باستبدال القاضي والبحث عن قاضٍ اكثر تسامحاً وأكثر عدلاً وكان لا يقدم على امر الا بعد التحقق مما ينقل له عن القاضي(٤٣).

ومن القضاة الذين ولاهم الامير عبد الرحمن بن الحكم على مدينة "ماردة" القاضي سليمان بن الاسود الغافقي وكان رجلا صالحاً مثقفاً صلبا في حكمه مهيباً وكان ابن الامير وولي عهده محمد اميراً على مدينة ماردة في ذلك الوقت(٤٤).

وحصل ان احتبس الامير محمد لرجل يهودي من تجار "جليقة" مملوكة أعجبته، واشطط اليهود في سومها، فدس غلمانه في اختلاسها من اليهودي، وفزع اليهودي الى القاضي سليمان بمظلمة، واستشهد بمن حول دار الامارة ممن عرف الخبر، فأوصل القاضي سليمان الى الامير محمد يعرفه بما ذكره اليهودي وما شهد به لديه، ويقبح عنده سوء **الاحدوثة عنه، ويسأله دفع مملوكته اليه**[٤٥]، **فأنكر الامير محمد ما زعمه، ولاواه بحقه، فأعاد القاضي اليه الرسالة يقول له "ان هذا** اليهودي الضعيف لا يقدر ان يدعي على الامير باطلاً وقد شهد عنده قوم من التجار فليأمر الامير بإنصافه"[٤٦]، فلج الامير محمد ولج القاضي سليمان، فارسل اليه سليمان ثانيةً ليقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهودي جاريته، ليركبن دابته من فوره ويكون طريقه الى الامير والده، يعلمه الخبر، ويستعفيه من قضائه[٤٧]، فلم يلتفت محمد الى وصيته، فشد سليمان على نفسه وركب دابته سائراً الى قرطبة ولحق به احد فتية محمد على ميل او نحوه من ماردة، واعلمه بوجود الجارية عند بعض فتيته واخفائها بغير علمه، وقال: "والله لا انصرف من موضعي راجعا او اتي بالجارية الى هذا المكان ويقبضها اليهودي هاهنا و إلا مضيت لوجهي، فارسل محمد بالجارية الى ذلك المكان، فلما صارت بمحضرهم واعجب بها الامير محمد ما كان منه إلا أن استرجعه واعتقد تف**ضيله، فلما ولي الخلافة، واحتاج الى قاضٍ، ولاه القضاء**[٤٨].

نستنتج من هذه الرواية أن القاضي سليمان كان صليباً في حكمه لا يردعه في تمضية أحكامه حتى لو كان الخصم، الأمير نفسه، وكذلك فإن القاضي سليمان لا يتحيز إلى ملته في أحكامه وأن الناس أمامه متساوون في الحق والعدل وهذه هي صفات القاضي المسلم.

كما أن هذه الرواية تبين أن الأمير عبد الرحمن الثاني، كان لابد يقبل الظلم، وإن كان ولي العهد وأمير ماردة الأمير محمد، عندما علم بعزم القاضي على رفع الأمر إلى والده، خشي من عاقبة الأمر عليه، وأن والده سوف يعيد الحق إلى أهله، حتى لو كان الخصم من أهل الذمة يهودي.

وهذه الرواية كبيرة في معناها وفي بيان عدالة الحكم العربي الإسلامي في الأندلس لأنها بينت كيف أن أهل الذمة لم يكونوا يتعرضون إلى الظلم، لأن القضاء والحاكم لا يقبلان بظلم أحد من الر**عية حتى لو كان من غير ملتهم وجنسهم.**

وكان لليهود قوانينهم الخاصة بهم وقضاتهم الذين يفصلون في مشكلاتهم، شأنهم في ذلك شأن النصارى، ولم يتدخل المسلمون في شؤونهم، ولا في بيعهم التي يقيمون فيها صلواتهم ومما لا شك فيه انه كانت لهم حياة اجتماعية منظمة تضاهي تلك التي تمتع بها النصارى، لتسامح المسلمين، ولا سيما ان اليهود وقفوا موقفاً متعاوناً مع الفاتحين المسلمين وساعدوهم في التخلص من الحكام القوط السابقين في اسبانيا، فلم يميز المسلمون بينهم وبين بقية اهل الذمة من النصارى، وعاش الكل حياة حرة محتفظين باستقلالهم ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم ضمن المجتمع الاسلامي، فظلت سلطة اليهود وقضاؤهم ومقاليد أمورهم الدينية الخاصة بهم بين أيديهم، إذ يتم تعيين "رأس الجالوت" أو الناسي أو شيخ اليهود من قبل المجتمع اليهودي ويكون هذا الشيخ وسيطا بينهم وبين السلطة المدنية في الأندلس، وقد جاء في فتوى **وجهت إلى القاضي "ابي العتاب"، أن يهودياً أدعى أن** عمه حبس عليه جنته، وقام نزاع حول هذه الجنة فأفتى أبو العتاب أن لليهودي الحق إذا أراد رفع دعوة على عمه ومحاكمته إلى حكم أهل دينه[٤٩].

إن هذا القضاء ضمن حقوق الانسان ولاسيما للعناصر التي عاشت بين ظهرانيه عامة، ويمكن القول انه على الرغم من الاشارات القليلة في المكان والزمان، فان الناس في الاندلس كانوا يشتركون حتى في الأزياء وإنها اصبحت مظهرا من مظاهر الحياة اليومية للتعايش، التي اراد لها منطق التعامل والتواصل ان تكون متشابهة، فمثلاً كان عامة الناس لا يتعممون في حين كانت قضاتهم وفقهاؤهم يفعلون ذلك في غرب البلاد، وكان العامة والخاصة يتزينون بالطيلسان فيضعه العامة على الاكتاف والشيوخ والقضاة على الرأس، وكان ذوو السلطان يرتدون معاطف

وجبات من حرير بأكمام عريضة مطرزة، فقلد المسيحيون هذا اللباس وحافظوا على اسمه الاصلي الجبة" □□□□□□"[٥٠].

واهتم الاندلسيون بمراقبة الاسواق وتطويرها وتنظيم المهن بها، والحرص على تخصص المهنيين والتجار، ومراقبة التجارة، وجودة السلع، وعدل الموازيين ومراقبة الاطعمة لحماية صحة السكان، فكان من وظائف الدولة الكبرى "الحسبة"، وصاحب السوق، وصاحب الشرطة، وألف الاندلسيون كتباً كثيرة في هذه الوظائف، وكان النشاط اليومي في السوق نشاطا مشتركاً لا تفصل فيه العقيدة، وانما كان معياره التنافس والمعرفة، ونظراً لتداخل المصالح المشتركة فان المحتسب رغب في ان يكون للعجم الذين يبيعون في السوق، اطلاع على أمور الدين، فأشترى المسلمون من النصارى حتى ما سرق هؤلاء منهم، واشتروا ايضا من اليهود "لحم الطريف" مع أن اليهود حرموه على انفسهم، وقد صار لفظ طريفه يعني "حرام" مستعملاً بكثرة في الكتابات وهذا يدل على رواج هذا النوع، وكانت العلاقات التجارية تتسم بموثوقية كبيرة، اذ كانت المعاملات تبنى على رسم يكتب وكفى، وقد يطول امدها[٥١].

ومن الامثلة الأخرى لعدالة القضاء الاسلامي في الأندلس أحكام الزواج، فقد تزوج النصارى بالمسلمات مع أن الشرع يحرم ذلك ويشدد على عدم إباحته مطلقاً، لكون الابن في هذه الحالة تابعاً لأبيه في العقيدة، وذكرها في المصادر يكاد يكون شحيحاً، اللهم بعض الاشارات العرضية كما عند الخشني في معرض ترجمته للقاضي أسلم بن عبد العزيز[٥٢] : "كان بقرطبة رجل أعجمي ممن استنزل من الحصون المخالفة، وكانت له أمرأة حرة مسلمة، فاستجارت بالقاضي اسلم بن عبد العزيز فأجارها، وبدأ في النظر في أمرها، وكان في ذلك الوقت الحاجب بدر بن احمد يحل من الامير محلاً لطيفاً؛ فلم يلبث القاضي اسلم ان اتاه يعلى، عن الحاجب بدر؛ فقال له: الحاجب يقرأ عليك السلام، ويقول لك: إن هؤلاء العجم إنما استنزلناهم بالعهد، فدع ما بين فلان العجمي وما بين الامة التي في يديه، فقال اسلم ليعلى: الحاجب أرسلك بهذا؟ قال: نعم، قال: فأخبره عني: الايمان كلها لازمة لي، لا نظرت بين اثنين حتى

انفذ العجمي ما يجب عليه من الحق في هذه الحرة المسلمة التي في يديه، فذهب عنه يعلى، ثم رجع عليه؛ فقال: الحاجب يقرأ عليك السلام، ويقول إني لا أعترضك في الحق، ولا استحل سؤال ذلك منك، وإنما أسألك التثبت فيما يجب من حق هؤلاء المعاهدين؛ فقد علمت ما يجب من رعايتهم، وأنت أعلم بالواجب"(٥٣).

كما انحدر العديد من الاسر العربية من هذه الزيجات "بالنساء" المحليات؛ كأسرة بني حجاج التي كان لها أثرٌ كبير في فتنة إشبيلية نهاية القرن التاسع وبداية القرن العاشر الميلاديين، وبني قسي المولدين في الثغر الاعلى(٥٤)، الذين احتفظوا نسبيا بروابط التزواج مع أبناء عمومتهم وخؤولتهم في المناطق التي بقيت على النصرانية، واشهرهم موسى بن قسي عامل سرقسطة ما بين "□□□هـ/ □□□هـ- □□□/ □□□م" في عهد الامير محمد وقد لقب نفسه بملك اسبانيا الثالث(٥٥).

وعليه فإن هذه المصاهرات المذكورة مصاهرات نخبة احتفظت المصادر بذكرها، واطبق النسيان وعلى المصاهرات في وسط العامة ويبدو ان الفقهاء لم يشجعوا ذلك؛ كما رأينا مع القاضي اسلم بن عبد العزيز المذكور سابقاً، وهي في اغلب الاحيان موجودة لاسيما إذا علمنا ان المسلمين الفاتحين دخلوا الاندلس فرادى، وأنهم قطعوا كل صلة بمجتمعهم الاصلي، فهم قابلون للذوبان السريع بالزواج المختلط(٥٦)

٤. القضاء والإدارة المستقلة:

إن من تتبع وضع النصارى المعاهدين تاريخياً، إذا سلمنا جدلاً ما اتفقت عليه بعض الكتابات، من سوء أحوالهم أيام القوط الغربيين، وأنهم تمنوا زواله، وقدموا يد المساعدة للفاتحين المسلمين كأبناء غيطشة، آملين تحسين أوضاعهم؛ وقد تحقق لهم ذلك، فتحسنت أحوالهم. فوجدوا بأعداد كبيرة وكثافة عالية في معظم المناطق؛ جاء في نص للرحالة ابن حوقل: "وبالأندلس غير ضيعة فيها الألوف من الناس لهم تمدن، وهم على دين النصرانية الروم(٥٧).

فهم يوجدون بشكل خاص في قرطبة ومالقة وإلبيرة ورندة وقبرة وموورون وقرمونة واستجة، كما يتوزعون في الثغور أيضاً[٥٨] وكان دورهم إيجابياً على مستويين، الاستقلال الذاتي في تسيير شؤونهم تحت سلطة رؤسائهم[٥٩].

ويقول المفكر الإسباني "بلاسكو أبانيز" في كتابه "ظلال الكنيسة" متحدثاً عن الفتح الإسلامي للأندلس، "لقد أحسنت إسبانيا استقبال أولئك الرجال الذين قدموا إليها من القارة الأفريقية واسلمتهم القرى أزمتها بغير مقاومة ولا عداء، فما هو إلا أن تقترب كوكبة من فرسان العرب من أحدى القرى، حتى تفتح لها الأبواب وتتلقى بالترحاب.. كانت غزوة تمدن، ولم تكن غزوة فتح وقهر ولم يتخل أبناء تلك الحضارة زمناً عن فضيلة حرية الضمير، وهي الدعامة التي تقوم عليها كل عظمة حقه للشعوب، فقبلوا في المدن التي ملكوها كنائس النصارى وبيع اليهود، ولم يخش المسجد معابد الأديان التي سبقته، فعرف لها حقها، واستقر إلى جانبها غير حاسد لها، ولا راغب في السيادة عليها[٦٠]. ومشاركتهم السلطة الإسلامية، التي يتفاعلون معها، مع المحافظة على خصوصيتهم.

أ. النظام الإداري:

كان الحكم القوطي قد حرم الإسبان من أي سلطة في إدارة البلاد، وكان التفاوت الطبقي قائماً على أشده إذ ترزح الطبقات الدنيا في حيف وذلة كبيرين، كما حرموا من اختيار ممثليهم "القومس"، لكنهم الآن في وضع آخر بما يتمتعون به في القواعد الرئيسة كقرطبة وإشبيلية وطليطلة باستقلال ذاتي يطبقون شرائعهم القديمة على يد قضائهم، وتحت مسؤولية قواميسهم الذين يحضون باحترام كبير منهم.

ويبدو أن من يشغل وظيفة القومس[٦١]، يرأس جهازاً إدارياً كاملاً مركزه في قرطبة، وله فروع في شتى الكور، فيخضع النصارى مباشرة لسلطة شيوخهم في الكور الذين هم من أهل دينهم، وعلى معرفة بالجباية، ويتمتعون بالذكاء والمداراة، فتركت لهم الدولة الأموية حرية الاحتكام إلى نظامهم القوطي– المدني السابق

"□□□□□□□□□□□□□□□□"[٦٢]، ولم تكن تربطهم بالنظام الإداري الذي يطبق على المسلمين وبقية أطياف المجتمع أية رابطة.

وقد سجل هذه الرعاية الفريدة المستشرق "بارتولد" في كتابه "الحضارة الإسلامية"، فقال: إن النصارى كانوا أحسن حالاً تحت حكم المسلمين إذ أن المسلمين أتبعوا في معاملاتهم الدينية والاقتصادية لأهل الذمة في المجتمع الأندلسي مبدأ الرعاية والتساهل[٦٣].

ب. النظام القضائي:

ومثلما تمتعوا باستقلالية إدارية، فإن تقاضيهم يكون أمام قضاتهم "قاضي العجم، أو قاضي الذمة" الذين يختارونهم بأنفسهم باتفاق مع السلطة الإسلامية[٦٤].

وكان على رأس هذه الإدارة رئيسها المسؤول الذي يعرف بـ: "□□□□□□□" وكان يشرف على إصدار الإحكام الشرعية الخاصة بهم، في **محكمته**[٦٥]، **وهو** منصب مستحدث، فهو يعمل بجانب القومس، وصاحب المدينة أو حارسها، ومن أشهر قضاتهم "النصارى" بقرطبة أصبغ بن نبيل، وحفص بن عبد البر[٦٦].

فيما كان يعرف جابي النصارى بـ "□□□□□□" فهو الذي يحصل الجباية، وهو يعمل بجنب الجابي المسلم، فضلاً عن "العريف" الذي يختص بحقل من حقول الصناعة، وما يزال هذا المصطلح يطلق على رؤساء البنائين إلى اليوم في إسبانيا[٦٧].

ويقول آدم متز: "ولما كان الشرع الإسلامي خاصاً بالمسلمين فقد ابقت الدولة الإسلامية لأهل الملل الأخرى محاكمهم الخاصة بهم، والذي نعلمه من أمر هذه المحاكم إنها كانت محاكم كنسية، وكان رؤساء المحاكم الروحيين يقومون فيها مقام كبار القضاة أيضاً، وقد كتبوا كثيراً من كتب القانون.

ولم تقتصر أحكامهم على مشاكل الزواج، بل كانت تشمل إلى جانب ذلك مسائل الميراث وأكثر المنازعات التي تخص المسيحيين وحدهم مما لا شأن للدولة

به. ويقول ايضاً أما في الأندلس فعندنا من مصدر جدير الثقة أن النصارى كان يفصلون في فصولهم بأنفسهم، وأنهم لم يكونوا يلجؤون للقاضي إلا في حالات خاصة ومسائل قتل[٦٨].

ولكن هناك حالات يكون فيها التقاضي عند القاضي المسلم بدلاً من القضاء **النصراني، وهي:**

- ❖ إذا رغب المتخاصمان في ذلك شريطة أن الحكم لم يرد في شريعتهم، وإلا ردوا إلى أهل دينهم[٦٩]، وفي هذه الحالة كان لزاما على القاضي المسلم أن تكون له دراية بعجمية أهل الأندلس "اللاتينية" وكان من أشهرهم سليمان بن أسود[٧٠]، أو اتخاذ مساعد له، في حالة عدم معرفته لغتهم، فيترجم له المسلم الأهل للثقة والأمان[٧١].
- ❖ أما الحالة الثانية للتقاضي أمام القاضي المسلم فهي وقوع الخلافات بينهم وبين المسلمين، أو ما اتصل بحد القصاص أو التعزير من جرائم القتل ونحوها، أما الزنا فإن حدث بين نصرانيين، فيترك لأهل دينهم[٧٢]؛ ويكون جلوس القاضي للحكم في رحاب المسجد الخارجة عنه، من غير تضييق ليصل إليه اليهودي، والنصراني والضعيف، وهي أقرب المواضع[٧٣]، وقدُ ذكر عديد الفتاوى والنوازل فيهم وطبق عليهم الشرع[٧٤].

وأن من أهم المثل ومكارم الأخلاق التي جاء الإسلام لحمايتها وتنميتها، العدل، والعدل غاية قريبة ميسورة إذا كان الأمر متعلقاً بقوة الدين أو النسب، أو المعيشة وغيرها مما يتعاطف به البشر.

لكن صدق هذا التعايش إنما يظهر إذا تباينت الأديان وتعارضت المصالح، وهو ما يعنينا في هذا البحث، لبيان حكم الإسلام في العدل مع غير المسلمين وهل حقق المسلمون ما دعاهم إليهم دينهم.

إذ أمر القرآن الكريم بالعدل وخص بمزيد من التأكيد على العدل مع المخالفين الذين قد يظلم المرء بسبب الاختلاف في الدين أو المذهب، إذ قال سبحانه وتعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[٧٥].

ويقول القرطبي بصدد هذه الآية: قد دلت أيضاً على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق وأن المثلة بهم غير جائزة، وأن قتلوا نساءنا وأطفالنا، فليس لنا أن نقتلهم بمثله قصداً لإيصال الغم والحزن إليهم[٧٦].

قائمة بأسماء أشهر القضاة بالأندلس:

غرناطة	قرطبة	اشبيلية
احمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الصقر احمد بن محمد بن عمر التميمي خلوف بن خلف ابو اسعيد عبد العظيم بن زيد بن يحي ابو عبدالله بن حسون الكلبي عبدالله بن علي بن عبد الملك ابن سجمون اللواتي عبد المنعم ابن مروان بن عبد الملك علي بن عبد الرحمن بن سيدابية علي بن محمد بن عذرة بن هاني عياض اليحصبي عيسى ابو الاصبغ بن سهل ابو بكر محمد بن احمد القليعي محمد بن عبدالله بن حسن بن حسنونة محمد بن علي الازدي محمد بن هشام بن احمد بن موسى بن محمد هشام بن اخمد بن هشام المللاي	ابو بكر بن منظور عبد الملك بن ميسرة بن خلف عيسى ابو الاصبغ بن سهل عيسى ابن المللجوم ابو عبدالله محمد بن احمد بن خلف النجيبي ابو الوليد محمد بن رشد محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن الوزان	ابو بكر بن العلربي احمد بن محمد بن عمر التميمي ابن شيرين شريح بن محمد بن شريح عبدالله بن خليفة ابو عبدالله محمد محمد بن داود ابن عطية ابو القاسم بن داود ابو القاسم بن منظور محمد بن اسماعيل بن عبد الملك محمد بن داود بن عطية بن سعيد
مالقة	شرق الاندلس	الجزيرة الخضراء
عبد الرحمن بن قاسم الشعبي	محمد بن ابراهيم بن احمد بن اسود الغساني	لبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المعافيري عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني عبدالله بن علي بن عبد الملك بن الحجون

المصدر: الخشني، قضاة قرطبة.

الخاتمة:

لقد عاش اليهود والنصارى في ظل الحكم الإسلامي طابعة التسامح والانفتاح حيث تمتعوا بكامل حقوقهم وهذا خلاف المعاملة السيئة التي كانوا يتعرضون لها من الحكام المسيحين ورجال الكنيسة اللذين حشروهم بأحياء خاصة بهم بينما عاشوا في ظل الحكم الإسلامي على تماس وأختلاط بالمسلمين، وكان لهم أنظمتهم وقوانينهم الخاصة بهم وكان لليهود قضائهم اللذين يحكمون وفق شريعتهم وقوانينهم الخاصة بهم وكان لهم الحق في تطبيق ما تصدره محاكمهم من عقوبات وفي الحالات التي كان فيها الخلاف بين يهود ومسلمين يرفع الأمر لقضاء المسلمين الذي كان ينصفهم دائماً، وقد أوردنا بعض الصور عن نزاهة القضاء الإسلامي ورفع الظلم عن اليهود والنصارى في الأندلس وارتبط المسلمون مع غيرهم من النصارى بشراكات في التجارة أو الزراعة، وقد أباح الشرع ذلك بشروط، وهي حضور المسلم في البيع والشراء والقبض والصرف[٧٧] ؛ كما يذهب بعض الفقهاء إلى جوازها مطلقاً وهي التي تجري في البيع؛ كما نهى الشرع عن شراء المسلم الخمر على النصراني[٧٨].

في حين تجلت مظاهر التعايش الاجتماعي في أواصر الصداقة التي كانت تربط بين الطرفين كصداقة القاضي سعيد بن محمد بن بشير[٧٩] لربيع القومس الذي قتله الحكم الربضي، بسبب عسفه بالرعية، وأعلن ان كل من عنده وديعة لربيع القومس ولم يظهرها بعد ثلاثة ايام سفك دمه، ولم يفرط ابن بشير في أمانته، ولما وصل الخبر إلى الأمير استدعاه؛ وأبلغه الحديث عن حفظ أمانة البر والفاجر فأعجب به الحكم وولاه القضاء[٨٠].

وقد جلب بعض القضاة والأعلام في الأندلس محبة المجتمع لحسن سيرتهم، وسعيهم إلى تحقيق العدالة حسب مقتضيات الشريعة الاسلامية، وهذا ما جعل النصارى يقبلون على الإسلام، أو مثل الحزن والأسى الذي أبداه النصارى عند وفاة عبيد الله بن يحيى[٨١]. سنة "□□□هـ/ □□□م" الذي كانت سيرته طيبة بين أهل عصره،

فتوحدت المشاعر عند رحيله، فبكى عليه عدد من النصارى، وكان جليلاً في ايام عبد الرحمن الناصر[٨٢].

فهرست الهوامش:

(١) Levi، Provencal L، Espagne Musulmane auxe، ، op cit، p٣٢.

(٢) Dozy (R.): Histoir des Musulmans d، Espagne، vol٣، pp. ٢٧-٢٨.

(٣) Gayangos، Pascual، the History of the Mohammedan Dynasties in spain، Vol. ١، p٧-٨.

(٤) المقري، أحمد بن محمد التلمساني، (ت ١٠٤١هـ/١٦٣١)، نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيرها ابن الخطيب، ج١ تحقيق د. احسان عباس، دار صادر للنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ج١، ص٢١٧.

(٥) ابن سهل القاضي، أبـو الأصبغ عيسى (ت ٤٨٦هـ/١٠٩٣م)، وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس، مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى، تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف، مراجعة وتقديم محمود علي مكي، المركز العربي للدول للإعلام، القاهرة، ١٩٨٠، ص٤٣.

(٦) الخشني، أبـو عبد الله محـمد بن حـارث بن اسـد القيـرواني ، (ت ٣٦١هـ/٩٧١م)، قضاة قرطبة، الدار المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٨ ص١٤.

(٧) الخشني، المصدر نفسه، ص١٥.

(٨) مؤنس، حسين، فجر الأندلس، دراسة في التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي الى قيام الدولة الأموية (٧١١م/٨٥٦م)، ط١،مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٥٩، ص٤٤٧.

(٩) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص١٦.

(١٠) الخشني، المصدر السابق، ص٢٩.

(١١) عجيل، كريم ، الحياة العلمية في مدينة بلنسية الاسلامية، بيروت، ١٩٧٦، ص١٣٥.

(١٢) المقري: نفس المصدر: ج١: ص٢١٧ , ٢١٨.

(١٣) أشادت المصادر يمثل هذه الصفات حين تعرضت لسير بعض الفقهاء أنظر: النباهي : (أبو الحسن عبد الله بن الحسن) قضاة الأندلس المعروف بالمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: تحقيق ليفي بروفنسال سنة ١٩٣٧ ص٥٣، ٥٩، ٧٧، ٨٨.

(١٤) الماوردي: (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري): الأحكام السلطانية ص١٦: مصر ١٦٩٨هـ البغدادي.

(١٥) أبن عبدون: ثلاث رسائل أندلسية: ص ٨، ٩.

(١٦) النباهي: المصدر السابق: ص ٦٦، ٧١؛ الخشني قضاة قرطبة: ص١٧٥ ، ١٧٦.

(١٧) أبن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس: طبعة القسطنطينية سنة ١٣٠٢هـ ص٥٩. ص٢٣٧ ، تحقيق محمد على شوابكة ١٤٠٣-١٤٨٣.

(١٨) هو أبو عبد الله محمد بن الحارث الخشني, استوطن قرطبة وكان حافظاً للفقه عالماً بالفتيا وكان مقرباً من الخليفة الحكم المستنصر فطلب منه أن يؤلف كتاباً عن قضاة قرطبة فأخرج كتاب قضاة قرطبة وقد نال مكانه علمية ممتازة وعد من أهم الوثائق التي تتحدث عن الحياة الاجتماعية في الأندلس في عهد الامارة والخلافة وعليه كان اعتمادنا راجع الحميدي: جذوة المقتبس: ص٥٣, مقدمة كتاب قضاة قرطبة نشر وتحقيق عزت العطار: ص٦، ٧.

(١٩) هو أبو الحسن علي عبد الله بن محمد بن الحسن الجذامي المالقى النباهي من أسرة كان قاضياً للجماعة في عهد بني نصر, وله عدة مؤلفات منها كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا وهو تاريخ لقضاة راجع ابن الخطيب: الاحاطة:ج١: ٤٦٥.٤٧٦.

(٢٠) الحجي: القضاء ودراسته في الأندلس: ص٢١٢.

(٢١) المقري: نفح الطيب: ج١: ص٣٠٣.

(٢٢) محمد بن شريفة: نفس المرجع ص١٩٦,١٩٧ أمثال أبن عاصم ص رقم ٦٧,١٢٢,٣١, وأمثال رقم ٤٠١,١٥١٦,٦٠٩

(٢٣) محمد بن شريفة: المرجع: ص١٩٨.

(٢٤) المقري: نفح الطيب، المصدر السابق، ج١:ص٢٢١.

(٢٥) أبن عذاري: ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (ت ٧١٢هـ/١٣١٢م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣،ج١: ص٣٣٤ ، ٣٣٥.

(٢٦) ابن عذاري: المصدر السابق، والجزء: ص٦٨ ، ٧٢؛ المقري: نفس المصدر والجزء ص٣٣٨، ١٣٣٩, ابن القوطية: تاريخ الأندلس, ابن الخطيب: أعمال الأعلام: ص١٥؛ سالم: تاريخ المسلمين وآثارهم: ص٢١٣ ، ٢٢٣.

(٢٧) ابن الخطيب، لسان الدين الوزير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد الغرناطي (ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤م)، الإحاطة في اخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣.

(٢٨) الخشني: قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢٩) النباهي المالقي: المرقبة العليا المعروف باسم قضاة الاندلس ص٩٠، ٩٣.

(٣٠) أبن الخطيب، المصدر السابق، قسم٣ ص٢٢٨.

(٣١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المسمى بالمهدي مؤسس دولة الموحدين عنه راجع: أبن القطان (أبو علي الحسن بن علي القطان) نظم الجمان: ص١١؛ المراكشي، المعجب: ص ٢٤٦، ٢٥٥ ؛ النويري: نهاية الأرب: ج٢٤ ص٢٧٧، ٢٨٩.

(٣٢) ابن القاضي: (أحمد بن القاضي المكناس): جذوة الاقتباس: الرباط سنة١٩٧٤م.

(٣٣) المراكشي، محي الدين بن محمد عبد الواحد التميمي، (ت٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، المطبعة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٣٥.

(٣٤) ابن أبي زرع: (أبو الحسن علي بن عبد الله) الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس: طبعة دار المنصور: الرباط سنة ١٩٧٢، ص٢٠٤.

(٣٥) المراكشي، المصدر السابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٣٦) الأهواني: الزجل في الأندلس: ص٩٩.

(٣٧) ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت ٥٦٨هـ/١٢٦٠م)، الحلة السيراء، ج١، تحقيق، د. حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط ٢،١٩٨٥ ، ١٩٧٣م، ص٦٤.

(٣٨) المقري: نفس المصدر: ج١: ص٢١٨.

(٣٩) ابن سعيد المغربي، أبو الحسن علي بن موسى بن عبد الملك (ت ٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ج١، ط٢، ١٩٦٤م، ص٤٦.

(٤٠) ابن حيان، ابو مروان حيان بن خلف القرطبي، (ت٤٦٩هـ/١٠٧٩م)، المقتبس في تاريخ بلد الاندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت،١٩٦٥، ص٢٨٦.

(٤١) ابن سهل القاضي، أبو الأصبغ عيسى (ت ٤٨٦هـ/١٠٩٣م)، وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس، مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى، تحقيق محمد عبد الوهاب خلاف، مراجعة وتقديم محمود علي مكي، المركز العربي للدول للإعلام، القاهرة، ١٩٨٠، ص٨٦.

(٤٢) الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت٩١٤هـ/١٥٠٨م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي إفريقية والمغرب، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨١م، ج١١، ص١٠٧.

(٤٣) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص٥٥.

(٤٤) العارضي، وجدان فريق عناد، القاضي سليمان بن الاسود الغافقي، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، العدد ٥٧، ٢٠٠٥، ص٤.

(٤٥) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص٧٣.

(٤٦) النباهي، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي الأندلسي، (ت: ٧٧٦هـ)، تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق لجنة التراث العربي، ط٥، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨٣، ص٥٧.

(٤٧) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص٧٤.

(٤٨) النباهي، تاريخ قضاة الاندلس، المصدر السابق، ص٥٦ص٥٧.

(٤٩) الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج٧، ص٤٣٩.

(٥٠) المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج١، ص٢٠٨.

(٥١) الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج٥، ص٢٤٥ص٢٥٠.

(٥٢) أبو الجعد أسلم بنو عبد العزيز بنو هاشم، سمع بالأندلس من علمائها، ولي قضاء الجماعة بقرطبة سنة (٣٠٠هـ/ ٩١٢م) وكثيراً ما كان الناصر يستخلفه في شؤون القصر، إذا خرج في سبيل الغزو، ثقة منه في علمه ودينه وحزمه؛ ينظر الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر تاريخ ولاة الاندلس، ص ١٧١ ص١٧٢ .

(٥٣) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ١٠٧ ص١٠٩ .

(٥٤) بيتر، بروك، التاريخ الاجتماعي للوسائط، ترجمة مصطفى محمد قاسم، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٩٦٦.

(٥٥) بيتر، بروك، المرجع نفسه، ص ٩٧٣.

(٥٦) بيتر، بروك، المرجع السابق، ص ٩٦٥.

(٥٧) ابن حوقل، صورة الأرض، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٥٨) بدور، سلميطا، صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي، ترجمة: مصطفى الرقي، الجيوسي، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ١٩٩٩،ج ٢، ص ١٠٥٠ص ١٠٥١ .

(٥٩) بدور سلميطا، المرجع نفسه، ص ١٠٥٢.

(٦٠) فهمي، مصطفى أبو زيد، فن الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٨٧.

(٦١) وهو رئيس أهل الذمة والنصارى، يلقب بقومس الاندلس، وهي وظيفة قديمة منذ ايام الرومان والقوط؛ ينظر ابن الخطيب، الاحاطة في أخبار غرناطة، ج ١، ص ١٠٦.

(٦٢) ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الاندلس، ترجمة: ذوقان قرقوط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ٧١.

(٦٣) بارتولد، الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، دار المعارف، بيروت، ١٩٥٨، ص ١٢٧.

(٦٤) عبادة كحيلة، تاريخ النصارى في الأندلس، ص ١٤٠.

(٦٥) ليفي، بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، ترجمة: توقان قرطوط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٥، ص ٧٢.

(٦٦) ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي (ت٤٦٩هـ)، المقتبس في انباء بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ٦٤، دوزي، المسلمون في الأندلس، ج ٢، ص ٦٢.

(٦٧) مؤنس، حسين، فجر الأندلس، ص ٣٦١.

(٦٨) الخربوطلي، علي حسني، الإسلام وأهل الذمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٩، ج١، ص١١٩.

(٦٩) الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، مج ٥، ص ٢٠٨.

(٧٠) سليمان بن اسود بن سليمان بن المعلى من أهل قرطبة، يلقب أبا أيوب هو أخ سعيد بن سليمان القاضي استقضاه الأمير محمد بقرطبة مرتين، ولم يزل قاضياً إلى أن توفى عن عمر خمس وتسعين سنة؛ ينظر ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الازدي (ت: ٤٠٣هـ/١٠١٢م)، تاريخ علماء الأندلس، القاهرة، تحقيق روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٦٦، ص ١٥٥ ص١٥٦ .

(٧١) ابن فرحون، أبو الوفاء برهان الدين إبراهيم بن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد اليعمري المالكي (ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الإحكام، تحقيق الشيخ جمال مرعشلي، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٣٨.

(٧٢) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، برواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الامام عبد الرحمن بن قاسم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨،ج ٣، ص ٣١٣؛ والقرطبي، الجامع لإحكام القرآن، ج ٦، ص ١٨٤ص١٨٦ .

(٧٣) Simonet: Op Cit P ٩٩.

(٧٤) الونشريسي، المعيار المعرب، ج ١، ص ١٤٤٦ ص١٤٦ .

(٧٥) سورة المائدة، الآية ٨.

(٧٦) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج (ت ٦٧١هـ/١٢٨٢م)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآيات الفرقان ج١، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥، ٦، ص١١٠.

(٧٧) مالك بن انس، أبو عبد الله (ت ١٧٩هـ/٧٩٥م)، المدونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الامام عبد الرحمن بن قاسم، مج١،ج٤، دار الفكر، بيروت ، ١٩٧٨، ج ٤، ص ٣٨.

(٧٨) مالك بن أنس، المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٧٩) أصله من مدينة (باجة)، سمع من يحيى بن يحيى وغيره، وكان نبيلاً فاضلاً صالحاً عاقلاً، استقضاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم بعد أبيه محمد بن بشير، توفي سنة (٢١٠هـ/ ٨٢٥م)؛ ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٨٠) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٨١) عبيد الله بن يحيى بن ادريس من اهل قرطبة يكنى أبا عثمان، كان متفننا في ضروب العلم، وكان الشعر أشهر أدواته، عالماً متواضعاً، ولى أحكام الشرطة ثم الوزارة، وما زادته إلا تواضعاً؛ ينظر الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ٢٠٧؛ الحميدي، جذوة المقتبس، ص٢٦٠.

(٨٢) ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الازدي (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٦٦، ص٢٠٨.